لماذا تمنع مذكراتي؟ لا أناشد الحكومة إدخالها ولو فكرت «بتهريبها» لما عجزت:

الجنرال الأردني نذير رشيد لـ«القدس العربي»: معركة الكرامة كانت بين جيشين ودبابات وسلاح «الكلاشينكوف» لم يكن له دور فيها

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

إستغرب الجنرال الأردني نذير رشيد الضجة المثارة في البلاد حول كتاب مذكراته الذي صدر مؤخرا متمسكا بشهادته التي يقول فيها ان سلاح الكلاشينكوف المتاح للمنظمات الفدائية لم يكن له أي تأثير أو حتى دور في معركة الكرامة بين الجيش الإسرائيلي والجيش العربي الأردني متهما صلاح خلف ـ أبو إياد ـ وآخرين في الثورة الفلسطينية بمحاولة سرقة المنجز الأردني المتمثل بالإنتصار في معركة الكرامة.

وأعلن الجنرال رشيد وهو وزير داخلية ومدير مخابرات سابق في الأردن أنه لم يطلب من أي جهة رسمية او أهلية في الأردن التوسط لإدخال كتاب مذكراته إلى السوق المحلية قائلا: أنا عضو قيادي في النظام لعقود ولست في موقع التقدم برجاء من أي مؤسسة او شخص لكي يسمح بدخول كتابي للسوق المحلية.

ولا يعرف الجنرال رشيد حسب توضيحات أدلى بها في حديث سريع لـ«القدس العربي» أسباب الضجة المثارة حول كتاب مذكراته وقال انه لا يسعى لإقناع إدارة المطبوعات او أي جهة رسمية أخرى بإدخال الكتاب مؤكدا في الوقت نفسه بان الكتاب أصلا ليس ممنوعا في الواقع.

وقال رشيد ان لديه كتابا خطيا من دائرة المطبوعات يتضمن رخصة طباعة الكتاب موضحا انه إتصل بهذه الإدارة قبل طباعة الكتاب وأودع لديها نسخة بقيت أربعين يوما للقراءة والإطلاع ثم صدرت الموافقة رسميا وبكتاب رسمي وباشرت في طباعة الكتاب داخل الأردن لكن مدير إدارة المطبوعات إتصل بي فيما كنت استعد للطباعة محليا وطلب مني تأجيل الطباعة بسبب إعتبارات وظروف لم يذكرها فأدركت عندها حصول تحول بشأن الكتاب وقررت إكمال طباعته خارج الأردن.

ويقول رشيد انه إتفق مع دار الساقي للنشر على نشر الكتاب ومع صحيفة «الغد» المحلية لنشره على حلقات مشيرا الى ان أحدا لم يخبره حتى الآن لماذا طلبت سلطات الرقابة عدم طباعة الكتاب ولماذا ترفض السماح لدار النشر بتوزيعه في الأردن وقال رشيد: انا وزير وضابط في الجيش ولا أحد يزاود على تاريخي ولست مستعدا بكل الأحوال للتقدم برجاء لأي جهة حتى تسمح بالإفراج عن الكتاب وفي الواقع لا أعرف حتى الآن من الناحية القانونية ما إذا كان الكتاب ممنوعا بصفة رسمية أم لا وما أعرفه أن بين يدي إجازة رسمية موثقة بالطباعة والنشر.

وأكد رشيد انه لا ينوي مطالبة أي شخص في المؤسسة الحكومية بطباعة الكتاب او إدخاله للأردن قائلا ان هذه مهمة دار النشر التي وقع عقد النشر معها موضحا في الوقت نفسه بان بعض الآراء حكمت على الكتاب قبل قراءته في الواقع وان للدولة قوانينها وأنظمتها التي سيحترمها قائلا: في موضوع كتابي أنا أول من يطيع القانون والدولة وآخر من يعصي.

ورفض الجنرال رشيد إتهامات البعض له بإدخال كتاب ممنوع إلى السوق المحلية وتوزيعه على بعض الأصدقاء والإعلاميين خلافا للقانون والتعليمات وقال: كنت حارسا للقانون والنظام طوال عمري ولست أنا من يخالف القانون وأضاف: وصلتني نسخ محدودة من الكتاب من قبل الناشر كمؤلف واطلعت بعض الأصدقاء على التجربة وهذه النسخ وصلت عبر البريد الدولي وانا رجل نظام منضبط جدا وتاريخي لا يسمح لي بتجاوز أي قانون ولن أكون في موقع من يتحدى مؤسسة تقرر بأي شأن لكن من حقي على الأقل قراءة كتابي بعد طباعته ولو من باب التأكد من سلامة الطباعة والأحرف.

ونفى رشيد الإتهامات «بتهريب» نسخ من الكتاب قائلا: تذكروا دوما أنا نذير رشيد كنت وزيرا وعينا وضابطا لسنوات طويلة وإذا قررت تهريب أي شيء أعرف تماما كيف أفعل ذلك ولن يمنعني أحد لكن أنا أكبر من أن ألجأ لأسلوب من هذا النوع خلافا لأني منضبط وملتزم بالقانون وكنت دوما من حراسه بالتالي لا مبرر للتحدث في الترهات والأشياء الصغيرة، فنذير رشيد لو أراد إدخال الكتاب لما خذلته الوسيلة والجميع يعرفون ذلك لكني لن أدخل كتابا لا ترغب السلطات بوجوده في المكتبات المحلية مع العلم بان كتابي ليس ممنوعا ولا يحتوي ما يمكن ان يكون ممنوعا فلم يبلغني أحد بذلك على الإطلاق ولدي إجازة نشر أصولية.

كما نفى الجنرال وجود كمية نسخ وزعها على البعض من الكتاب المثير للضجة وقال ان رئيس الوزراء معروف البخيت كان يبحث قبل يومين عن نسخة من الكتاب ولم أجد أي نسخة يمكن ان أقدمها له مما يدلل على انه لا يوجد نسخ لدي وقد أضطر لطلب نسخة له من الناشر.

وشدد الجنرال رشيد على انه ليس مؤرخا عسكريا ولا كاتبا وان المؤسسة العسكرية لديها مؤرخون ووثائق وهي ليست بحاجة لمؤرخين وكتابه بهذا المعنى كتاب شخصي وذاتي يتعلق بتجربة شخصية وفردية ورؤية للأحداث ليس أكثر.

وقال رشيد انه يتمسك برأيه بخصوص عدم وجود أي دور للمنظمات الفلسطينية المسلحة في حرب الكرامة رافضا ان يشكل ذلك مساسا باي قيم لها علاقة بالوحدة الوطنية ومتسائلا: لماذا لا يحافظ الآخرون على الوحدة الوطنية؟ ولماذا سرقوا دورنا وإنتصار قواتنا المسلحة؟ وعندما سألناه عن هوية الذين يقصدهم أشار لأننا ينبغي ان نقرأ كتاب المرحوم أبو إياد بعنوان «فلسطيني بلا هوية».

ويصر رشيد على ان معركة الكرامة كانت معركة جيوش وهي معركة دبابات ومدرعات وتخطيط عسكري ولا يمكن ان يتوفر فيها أي دور حقيقي للأسلحة «الثورية» مثل الكلاشينكوف لكنه قال ان بعض الفدائيين إستشهد في الكرامة بعيدا عن القتال حيث لوحقوا وقتلوا على يد الجيش الإسرائيلي في أكثر من منطقة وهؤلاء كانوا من المسلحين الذين تواجدت عائلاتهم في المنطقة وقرروا البقاء معها.

وردا على سؤال لـ«القدس العربي» قال الجنرال رشيد انه لم يكن موجودا في ساحة القتال يوم الكرامة لكنه يعرف ما حصل ويتحدث عن ظلم شديد وقع على الجيش الإردني الباسل الذي خاض المعركة وإنتصر فيها. وعندما أبلغناه بعدم وجود من يشكك بدور الجيش اصلا قال: هناك كتابات شككت وحاولت سرقة النصر وواجبي كمواطن أردني ان لا أسمح بذلك ما دامت لدي الحقائق والقدرة على نشرها والوقائع تقول بان المعركة كانت بين جيوش وانا متمسك برأيي وكما قلت مستعد لأي نقاش يستند الى الحقائق والبراهين.

وقال رشيد ردا على سؤال حول إتهامه «بالتشهير» ببعض الشخصيات: معاذ الله لست من هؤلاء وكل ما حصل أني عرضت لأحداث وشخصيات عاصرتها وعملت معها وإذا كنتم تلمحون لما ورد في الكتاب عن بعض الأخوة رحمهم الله فالمسألة متعلقة بحقائق ووقائع معروفة.

نذير رشيد

وقال رشيد انه لم يظلم رئيس الأركان الراحل مشهور حديثة او يفتري عليه ولم يظلم صادق الشرع او أيا من الأسماء التي وردت في كتابه إنما تعرض للحقائق وقال ان الكثير مما قاله بخصوص الأشخاص ليس جديدا فقد سبق ان نشره في صحيفة «الهلال» وفي عددها الأول.

وأكد الجنرال رشيد تمسكه بروايته حول مبالغ مالية حصلت عليها قيادات في النظام الأردني من قبل حركة فتح في الماضي وقال ان ما نشره بالخصوص منشور سابقا ايضا ومعروف في الوقت نفسه مشيرا الى ان مؤسس البنك العربي الراحل عبد المجيد

«المستقبل كما نراه» يناهض منتدى «المستقبل» للدول الصناعية

خمسون منظمة عربية للمجتمع المدني تجتمع للمرة الاولى في عمان

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من طارق الفايد:

بمشاركة منظمات مجتمع مدني اردنية وعربية وعالمية واسعة وصل عددها حتى الان الى الخمسين منظمة يعقد ملتقى عمان لمنظمات المجتمع المدني العربية المناهضة للهيمنة تحت شعار «المستقبل... كما نراه» مؤتمراً مناهضاً «لمنتدى المستقبل» الذي ترعاه الدول الصناعية الكبرى G8 في العاصمة الاردنية عمان، حيث يعقد المؤتمر المناهض بالتزامن مع عقد منتدى المستقبل يومي الخميس والجمعة 11/30 و2006/12/1.

وكل هذه المنتديات تعقد في نفس التوقيت في العاصمة الاردنية لارسال رسائل متباينة، وحيث يسود جو داخلي من تبادل الاتهامات بين مؤسسات المجتمع المدني التي تقبل التمويل الاجنبي وتتعاون مع السفارات الامريكية والغربية وبين مؤسسات تابعة للنقابات والاحزاب المعارضة التي ترفض التمويل الاجنبي وتشكك بكل مشاريع السفارات الغربية واهدافها السياسية والاجتماعية.

وكانت مجموعات مدنية مؤيدة للتمويل قررت تعزيز مبادرة منتدى المستقبل بمنتدى اخر «موازي» في الاردن يعقد بدون الحكومات.

واكدت اللجنة التحضيرية لعقد الملتقى المعارض في المؤتمر التحضيري الثاني يوم امس في مجمع النقابات المهنية الاردنية انها طلبت الموافقة من الحاكم الاداري في العاصمة عمان على عقد المؤتمر في احدى قاعات فنادق عمان، الا ان الاخير اجابهم بالرفض.

وأوضح الناطق الاعلامي باسم الملتقى ورئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن هاني الدحلة خلال المؤتمر التحضيري اننا نستنكر ما قامت به الحكومة الاردنية من رفضها لعقد الملتقى، وهي التي تنادي بالديمقراطية وحقوق الانسان، مبينا ان الملتقى يسعى من خلال طرح شعار «المستقبل كما نراه» للبحث في اسباب ازمات المنطقة وسبل الاصلاح من خلال مناقشة خمسة محاور رئيسية هي، الاصلاح السياسي والحريات العامة، المقاومة وسبل دعمها، الهيمنة الرأسمالية وانتهاك سيادة الدول ومحور البيئة والتنمية واخيرا المرأة والشباب، وحيث ينبثق عن كل محور عدة أبحاث يقدمها باحثون مختصون من الأردن ومن دول عربية وأجنبية، وذلك تأكيداً لأصل الصراع في المنطقة العربية وهو اغتصاب فلسطين والاحتلال الأنغلو امريكي لأراضي دول عربية وإسلامية وغياب الحرية والديمقراطية في المنطقة بدعم أمريكي صهيوني للأنظمة الحاكمة لتحقيق مصالحها على الشعوب العربية والإسلامية.

وقال البيان الصحافي عن ملتقى عمان المناهض للهيمنة والتي حصلت «القدس العربي» على نسخة منه ان المؤتمر يهدف إلى إسماع صوت منظمات المجتمع المدني العربية والتي لها قواعد شعبية وجماهيرية كبيرة في مختلف البلدان العربية وابداء رأيها في كيفية نهوض الأمة العربية والإسلامية نحو مستقبل واعد تسترجع فيه عزّها ومجدّها وعلوّها بين الأمم.

واشار البيان الى ان المؤتمر يقوم على تمويل ذاتي تتحمله الهيئات والمنظمات المشاركة في الملتقى اردنية وعربية، وذلك انطلاقا من الموقف الموحد والرافض للتمويل الاجنبي المشبوه.

والجدير بالذكر أن المنظمات المشاركة في ملتقى عمان ضمت منظمات نقابية ومنظمات عاملة في مجال حقوق الإنسان وأحزاباً وطنية ومنظمات نسائية ومنظمات عمالية وشبابية ومنظمات مقاومة للتطبيع مع العدو الصهيوني وأخرى مناهضة للهيمنة والعولمة الرأسمالية.

الكشف عن موقف مبارك من المحجبات.. وهجمات ضد حسين فهمي لاتهامه المحجبات بالإعاقة.. و«الاخوان» في قلب الصراع الدائر

رئيس مجلس الشعب يصر على استدعاء وزير الثقافة.. وحسني يرفض الاستقالة ويهاجم السعودية.. ومظاهرات في الازهر ضده

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الخميس عن المظاهرات التي اندلعت في جامعة الأزهر ضد وزير الثقافة، وتأكيد الوزير أنه لن يذهب إلى مجلس الشعب إلا إذا رد له اعتباره ورفضه الاستقالة، وإصرار رئيس المجلس على حضوره، واشتباكات في جامعة عين شمس بين الطلاب أعضاء الاتحاد الحر من الإخوان وآخرين قالت «المصري اليوم» انهم بلطجية دخلوا الجامعة، واستقبال الرئيس مبارك نائب الرئيس السوداني ورئيس الجيش الشعبي لتحرير السودان سيلفاكير، ووزير داخلية البحرين، ونفي المستشار أسامة عطاوية مساعد وزير العدل ما نشرته «الوفد» عن تصريح لوزير العدل المستشار ممدوح مرعي، برفع الحصانة عن المستشار محمد عبدالحكم مساعد الوزير السابق لهيئة أبنية المحاكم، واجتماعات اتحاد الكتاب العرب وظهور بؤر جديدة لانفلونزا الطيور في غرب الاسكندرية وقيام السلطات بإعدام ثلاثة آلاف دجاجة وبطة وهدم أكثر من مائتي عشة فراخ وتوطين مائة عائلة نوبية حول بحيرة ناصر تنفيذا لتعليمات الرئيس مبارك، ومواصلة قوات من الشرطة والجيش تدمير مزارع الخشخاش في سيناء. وإلى شيء مما لدينا اليوم، جاد به علينا المحسنون من الكتاب والصحافيين والسياسيين.

معركة الحجاب

ونبدأ بمعركة الحجاب التي فجرها وزير الثقافة فاروق حسني وحديثه مع زميلنا عصام عطية بمجلة «آخر ساعة» الذي فجر فيه عدة مفاجآت، عن الأبحاث التي يعكف على كتابتها عن القرآن، كما نفى ما نشرته «المصري اليوم» عن تصريحاته، وأبرز ما جاء في كلامه: «الصحافية كذبت وقالت إنني قلت ذلك بغرض النشر وهذا لم يحدث.

أما ما قلته كان رأيي ومستعد للدفاع عنه، وإذا لم أعبر عن رأيي فلا لزوم لي.

ـ لست وزيرا للأوقاف أو داعية، قلت رأيي بشكل عارض فانتصبت الحراب والسكاكين، لم أتكلم في ركن من أركان الإسلام، قضية الحجاب قضية فرعية ويحق فيها الاختلاف، لماذا إذن يحاكمونني.

ـ نحن لسنا في دولة طالبان، مصر حاجة تانية والسؤال كان: من المسؤول عن هذا الطوفان؟ البلد لم يتحجب بعصا سحرية بين ليلة وضحاها، وما يحدث الآن مثير للتأمل والتفكير، وهناك قوى وتيارات وراء هذه الظاهرة، أسأل من يحاكمونني هل هناك عقاب للفتاة غير المحجبة نحن نعلم أنه لا عقاب لها، هي ليست زانية كلنا مسلمون لكن هناك مسلم متعمق وهناك مسلم «نص نص» ولا حق لهم في محاربة «النص نص».

قضية الحجاب مثار نقاش واسع حتى في الصحف، أسامة أنور عكاشة يهاجم الحجاب ولم تنقلب عليه الدنيا، أنا نفسي قلت نفس التصريحات في مجلة الإذاعة والتليفزيون منذ أشهر ولم تقم قائمة، هناك خوف شديد من الثقافة وبالتحديد من فاروق حسني وزيرها، أنهم مرعوبون مني لأنهم يريدون تغييب المجتمع أنا مع حرية الرأي والاعتقاد، من ترد أن تتحجب أهلا وسهلا.

ـ لا أفتعل المشاكل وما حدث وليد الصدفة، تعليقي كان حول هموم الوطن ثم من يهاجمني ألا يرى في اعتنائي بالآثار المصرية فرعونية وقبطية وإسلامية وهذه الآثار وتحديدا الإسلامية كانت مهملة أمام علماء المسلمين منذ مئات السنين، ألا يفتخرون بها الآن لقد رممت الآثار الإسلامية لقناعتي بقيم الإسلام وجمالياته هل أجازى على ذلك أم أثاب؟ أين الموازين وأين التحكيم في ذلك؟

ـ أقرأ كثيرا في الدين وأحفظ الكثير من الآيات القرآنية وأعشق الإمام البخاري وثقافتي الدينية لن يتصورها.

ـ أنا لست ضد الحجاب أنا ضد الحجاب الموجه والذي وراءه خطط، الحجاب لا يوائمني وهذا رأي شخصي، فلماذا كل هذا الخطل؟

ـ حتى الآن لم يصلوا لتعريف دقيق حول ماهية الحجاب وقناعاتي فيما يخص الدين قناعات جمالية فأنا أكتب الآن بحثا عن القيم الجمالية غير المرئية في القرآن، السرد القصصي لمعجزة قرآنية لم يلتفت لها أحد كذلك لغة القرآن سر عبقريته ولنلاحظ مثلا سورتي طه ويوسف هناك خطاب جميل بين الله سبحانه وتعالى وبين سيدنا موسى أيضا في سورة يوسف ـ أورد الآية الكريمة وقال الذي اشتراه من مصر إكرمي مثواه.

هذه اللغة والانتقال من سورة إلى أخرى».

هذا مشروع الوزير القادم، فماذا سيقول الماركسيون والعلمانيون الآن؟ ثم نترك الوزير لنتجه إلى ممدوح الليثي ومقاله في «الخميس» بعنوان ـ أراجوزات الإعلام ومحجبات فاروق حسني ـ حيث ألقى بسر جديد عن الرئيس مبارك وموقفه من المحجبات كما هاجم الفنان حسين فهمي، قال: «ظاهرة المحجبات في مصر، لم يجرؤ مسؤول على مناقشتها سواء أعجبته هذه الظاهرة، أم لم تعجبه، وأنا أعرف أحد الوزراء، كان عند زيارة الرئيس أو السيدة قرينته لأحد مواقع الوزارة التي يشغلها، يخفي الموظفات المحجبات عن أبصارهما عن عمد، حتى تصور البعض أن هذا توجيه سياسي من فوق، وأن الرئيس مبارك والسيدة قرينته لا يؤيدان ظاهرة الحجاب!!

إلى أن بدأت الحملة الانتخابية الأخيرة للرئيس مبارك وقد لاحظ جميع المصريين انه في كل لقاءات الرئيس بجموع الشعب كان يحيط نفسه بمجموعة من الشابات المحجبات، أي أن الرئيس يقدر تقديرا خاصا لهؤلاء، وأنه يحترمهن، وأنه فضلهن عن غيرهن ليكن رمزا للدعاية له.

في عائلة الرئيس والسيدة قرينته، سيدات وآنسات محجبات، وفي عائلات رئيس الوزراء وكل الوزراء الموجودين سيدات محجبات، وأغلب زوجات وبنات كبار رجال القضاء والمستشارين المسؤولين في مصر محجبات.

في أهم أندية مصر، السيارات، الجزيرة، الصيد، الأهلي، مئات السيدات والآنسات المحجبات، في أرقى الحفلات والأفراح التي تقام بفنادق الفورسيزون، سميراميس، ماريوت، ميناهاوس، القطامية، عشرات المحجبات.

أغلب ضيفات محطات التليفزيون المصرية والعربية، محجبات.

لم يجرؤ أحد على مناقشة موضوع ظاهرة الحجاب في مصر، والسبب أنها متصلة بالدين، والسبب الأقوى لأن «الحجاب» فرض من فروض الدين، وان كان أحد قد جرؤ على مناقشة قضية «النقاب» والاختلاف على مدى اتفاقه أو عدم اتفاقه مع القرآن والسنة، فان الحجاب يختلف، لأنه كما قلت «فرض» ولا يصح المناقشة في «الفروض» كما يقول رجال الدين. لذلك فأنا أشفق على الفنان فاروق حسني وجرأته الشديدة في حديثه عن الحجاب وتوجيه النقد للمحجبات. قلبي معك يامعالي الوزير، ولتجعلها «زلة لسان» أفضل.

ياعزيزي حسين فهمي لم تكن موفقا في التدخل للدفاع عن فاروق حسني فالموضوعات التي تخص «الدين» لنتركها لرجال الدين ونكتفي فقط بالموضوعات التي تخص حياتنا الفنية». لا حول ولا قوة إلا بالله؟ وهل أصبح حسين فهمي هو الآخر مفتيا؟، ولما لا؟، لذلك قال عنه زميلنا وصديقنا عبدالحليم قنديل رئيس التحرير المشارك بجريدة «الكرامة»، «حسين فهمي رأيه ان المحجبات معاقات ذهنيا ورأيي في حسين فهمي انه متخلف عقليا».

حسين فهمي والحجاب

ومن «الكرامة» إلى «وفد» الأربعاء وتراجع حسين فهمي بقوله في حديثه مع زميلتنا زينب الدربي:

«أنا لا أحب الحديث في الأمور الدينية لأنها تؤخذ بمأخذ مختلف عما أعنيه بالتحديد وعلى فكرة أنا بنتي محجبة وبالنسبة لفاروق حسني أو غيره كل واحد حر في رأيه، ونحن نعيش في عصر ديمقراطي يمكننا التعبير بحرية في ظله ولم نكن نجرؤ أن نقول آراءنا بهذه الحرية فيما مضى! والحجاب يقيد المرأة في شغل بعض الوظائف مثل الخارجية ونحن لدينا قضايا أكبر وأخطر من الحجاب لنناقشها وتأخذ منا كل هذا الوقت والجهد الذي استهلكته هذه المسألة المحسومة دينيا ولكن أنا ومن عاصروني في الخمسينيات والستينيات لم تكن السيدات محجبات لا أمهاتنا ولا جداتنا وكانوا يحجون ويصلون ويؤدون كل الفروض الدينية ومعنى ذلك بالأعراف الحالية أنهن لم يكن مسلمات؟!».

وامتدت نيران المعركة الى كل مكان ولم يعد أحد يعرف ضد من توجه القذائف، ففي جريدة «روزاليوسف» بنفس اليوم قال رئيس مجلس إدارتها زميلنا وصديقنا كرم جبر:

«قد يتصور «الحمل» الذي يراقص «ذئبا» أنه يساله ويتقي شره، دون أن يسأل نفسه عن مصير الرقص مع الذئاب، وهذا بالضبط ما فعله نواب الحزب الوطني يوم الاثنين 20 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006 عندما تصوروا أنهم يهادنون الإخوان في معركة الحجاب.

كان المشهد مرعبا ومخيفا والجميع يشهرون سيوفهم وسط التشنج وصيحات الغضب والصخب وكأنك لا تسمع سوى الصراخ،: «رأس فاروق حسني»، «رأس فاروق حسني»، وبالفعل أطاح نواب الوطني برأس الوزير وحملوها على طبق من صفيح، إلى الإخوان، الدكتور فتحي سرور ابتدع نظرية جديدة في القانون هي أن المسؤول ليس من حقه أن تكون له آراء شخصية، ومعنى كلام «الحارس الأول للتشريع» أن يحمل الوزراء وكبار المسؤولين جهاز كاسيت حتى في غرف نومهم وإذا طلبهم أحد في التليفزيون وسألهم عن رأيهم الشخصي في أي موضوع يدوس على الزر ويشغل له أغنية «حيرت قلبي معاك وأنا بداري وأخبي» للراحلة، أم كلثوم وإلا تم ضبطهم متلبسين بـ«آراء شخصية».

مولانا الشيخ كمال الشاذلي «استخار واختار» وسرح بخياله في أيام العز حين كانت له سطوة ورهبة وهب من حلمه واقفا «إيه ياوزير وأنا بنتي ومراتي محجبات إيه ياواد اللي بتقوله ده» وكأنه أراد أن يقول له: «عليك اللعنة يا فاسق يا فاجر يا عتل يا زنيم، يا عدو الله» أحضروا السيف لنقطع رأسه!

الدكتور أحمد عمر هاشم «دمعته قريبة» و«شعره» أقرب ولكل «مصيبة قصيدة» تدعو بالشلل والمرض والخراب على كل من يتطاول على الأمن القومي القصيدة لم يكن فيها دعاء على فاروق حسني بأن يقطع الله نسله ويشتت ولده، لأنه لم يتزوج وليس عنده أولاد! هيام عامر جردت الوزير من جنسيته واتهمته بأنه «لا يمت بصلة للمصريين»، والحفيان أقسم بأغلظ الإيمان «يا أنا يا فاروق حسني في الحزب ده»، وحسين المهذب قال: «تصريحات الوزير شاذة»، «لماذا لم يتزوج»، ورد عليه نائب ابن حلال كان معدي في الطرقة «أصله ياعم عايز يقطف من كل بستان وردة»، وزميلنا مصطفى بكري «ده عبء على النظام وعلى المصريين جميعا» وأخونا حيدر بغدادي «ده لازم يحني رأسه»، وسعد عبود «ده وزير زي الزائدة الدودية»، ورجب حميدة «لازم يتحاكم حتى يكون عبرة لغيره».

مسك الختام كان النائب عطية الذي وقف يدعو «اللهم خذه أخذ عزيز مقتدر، اللهم أرنا فيه آياتك وعزتك وجلالك، آمين ، آمين»، كيف نفهم ما حدث ويحدث؟

ثانيا: الوزير تعرض لمصيدة من إحدى الصحافيات بالصحف المستقلة لأنه كان «يدردش» معها في التليفون وقال كلاما من قبيل المداعبة ولم يكن مفترضا أن تقوم بنشره، وخطأ الوزير الثاني أنه لم يشأ أن يكذب الصحافية لكنه استمر في عناده وتمسكه بالآراء التي قالها على سبيل «الدردشة».

ثالثا: اعتبر الإخوان أنفسهم «وكلاء الحجاب في الأرض» ونصبوا الكمائن والفخاخ للوزير.

سادسا: فشل المثقفون فشلا ذريعا في التأثير في المجتمع ونجح المتطرفون نجاحا كبيرا في فرض أفكارهم وأحكموا السيطرة على المجتمع.

لن أقول كلاما كبيرا مثل بيان المثقفين حول «شيوع مناخ الإرهاب الفكري»، لكنني أقول بصدق: اصمتوا واسكتوا، فقد أخطأ فاروق حسني بالفعل ولكن خطأه لا يستوجب هذا العقاب الرهيب والبطش المتعمد.

أقول بصدق: لا تحتموا بالحزب الوطني لأنه لن يحميكم، وأقول: الوطن في خطر!».

وإلى «أهرام» الأربعاء أيضا وزميلنا وصديقنا جمال زايدة وقوله:

«خلاصة المشهد السياسي الحالي: انحسار الدولة المدنية، وتراجع دور القانون في مواجهة من يثيرون الضجيج باسم الدين، لقد أخطأ الوزير وهو يخوض في مسائل فقهية هو أبعد ما يكون عنها، ولا قبل له بمناقشتها، في اعتقاد منه انه يدافع عن القيم الحديثة، فوقع في ورطة، وتصورت الحكومة التي هو عضو فيها أنها وقعت في ورطة أيضا، وقبل أن تسن «جماعة الإخوان ـ المحظورة قانونا ـ أسنانها سارعت الحكومة بغسل يديها من خطأ وزير الثقافة الذي دافع عنه بأنه رأي شخصي ودخلت الدولة في منافسة مع التيار الديني فيما يتعلق بمن يدافع عن القيم الدينية.

وهكذا استمرت الدولة المصرية ومؤسساتها تقدم الحجج ضد كل من يتهمها بالتخاذل في الدفاع عن الدين بدلا من أن تهتم باعمال القانون وأنا هنا لا ادافع عن وزير الثقافة الذي مكث في موقعه أكثر من 18 عاما تراجع خلالها الدور الثقافي المصري على المستوى العربي والدولي، وأهدرت أيامه آلافا من قطع الآثار المصرية التي يتم تهريبها إلى الخارج، في قضية الآثار الكبرى المعروفة» وانما أدافع عن هيبة الدولة المصرية، عن إعمال القانون الذي ينبغي أن يخضع له الجميع وفي مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين التي لا وجود لها أمام القانون».

لكن زميله عبدالمحسن سلامة كان له رأي مخالف عبر عنه بقوله:

«حسنا فعل نواب الحزب الوطني حينما أخذوا زمام المبادرة في الهجوم على تصريحات فاروق حسني وزير الثقافة الخاصة بالحجاب والمحجبات ورغم تأكيدات فاروق حسني أنها دردشة وليست رأيا رسميا فقد حسم فتحي سرور رئيس مجلس الشعب الموقف حينما أعلن ان أي وزير أو مسؤول ليس له أن يعبر عن رأي شخصي يتناقض مع مسؤوليته العامة وأن المسؤول إن أراد التعبير عن آرائه الخاصة عليه أن يتحرر من مسؤولياته العامة. أهمية ما حدث في جلسة مجلس الشعب أنها سحبت البساط من تحت أدام المزايدين، فالدين لنا جميعا وليس لفئة أو جماعة أن تعبر عنه وإنما لابد أن نتكاتف في الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للمجتمع المصري مع الحفاظ على الحريات الخاصة والعامة، غير أن المشكلة ان فاروق حسني أخذته العزة بالباطل في التعامل مع القضية وكان من الأولى به أن يقاضي الصحافية التي نشرت الدردشة الخاصة به وأن تعتذر الصحافية ان كان هو محقا فيما ذهب إليه من أن المسألة لا تحمل رأيا وانما كانت دردشة ليست للنشر.

كان الأمر سوف ينتهي عند هذا الحد وتغلق أبواب المناقشة ولن يحتاج الأمر الى برامج تليفزيونية إضافية للتوضيح ورص الصفوف في اطار تعبوي لهذا الطرف أو ذاك.

أن من يحترم الحريات الشخصية عليه أن يعترف بحرية الآخرين وألا يصفهم بما يحط من شأنهم ولذلك كان إجمال نواب الوطني بمن فيهم زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية على تقدير المحجبات مشيرا الى أن نصف زوجات الوزراء محجبات».

أما زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الأحرار» فسخر من المفتي بقوله عنه يوم الثلاثاء: «قرأت مقالا رائعا أمس بـ«الاهرام» لفضيلة المفتي عن مصادر التشريع الإسلامي لم يرد فيها على فاروق حسني.

وعصام بذلك يدخلنا إلى موقف التيار الإسلامي الموالي للنظام، والغريب أن تبتعد جريدة «عقيدتي» الدينية عن المشاركة في المعركة وتحاول إمساك العصا من الوسط، فلم أشهد هجوما في عددها يوم الثلاثاء على الوزير وانما دعوه لعدم الخوض في المعركة، أو توجيه لوم أرق من النسيم للوزير، فقال رئيس تحريرها زميلنا مجدي سالم في عموده ـ في الصميم ـ:

«لم أجد داعياً على الإطلاق لتلك الضجة التي أثيرت عقب تصريحات السيد فاروق حسني وزير الثقافة لأنها لم تأت بجديد فهو بداية فنان تشكيلي «مثقف» آراؤه الخاصة واتجاهه الذي نحترم فيه انه يعلنه بصراحة حتى لو اختلفنا معه في هذه الآراء وهذا الاتجاه.

لم أجد داعياً لردود الفعل التي أعقبت هذه التصريحات والتي كان يجب أن يسبقها الإجابة عن سؤال هام، لماذا جاءت هذه التصريحات، وفي هذا الوقت، وما الهدف الحقيقي منها؟! بصراحة شديدة لم أجد الإجابة واحدة لهذا السؤال، لأنني أرى أن القضية ليست دينية على الإطلاق وإنما هي مناورة سياسية جاءت إثارتها قبل بداية الدورة البرلمانية الجديدة وكان الهدف منها إشعال معركة كلامية مع هؤلاء الذين سيبادرون بمهاجمة الوزير بعنف سواء تحت قبة مجلس الشعب أو في أي مكان آخر وفي كل الحالات سوف يخرج منها فائزا، لأنه في حالة وجود تغيير وزاري قريب قد لا تستطيع الحكومة استبعاد الوزير من منصبه ـ وهو أمر كان مرجحا قبل هذه الأزمة ـ حتى لا يقال إن الحكومة استجابت لضغوط المتطرفين أو أن يخرج من الوزارة التي شغل فيها منصبه لسنوات طويلة فيعتبره الكثيرون شهيد حرية الرأي والإبداع».

أيضا، قال زميلهما بسيوني الحلواني في عموده ـ بكل صراحة ـ:

«تصريحات وزير الثقافة حول الحجاب ووصفه إياه بأنه «عودة إلى الوراء» لا تدخل في نطاق حرية الفكر والإبداع التي يدافع عنها الوزير، فالقضية ليست قضية فكرية بل هي قضية شرعية تحكمها نصوص دينية واضحة وحاسمة في القرآن والسنة ولا يجيد الحديث في مثل هذه القضايا الشرعية إلا «أهل الذكر» وهم العلماء المتخصصون في الشريعة والفقهاء الذين وصف الوزير فتاويهم بأنها بـ«تلاتة مليم».

نتمنى أن يتراجع الوزير عما بدر منه من تصريحات بكلمات واضحة وصريحة دون عناد، فالرجوع إلى الحق فضيلة، ونتمنى أن يستفيد الوزير وأنصاره من أدعياء حرية الفكر والتعبير من هذه الأزمة التي صنعها الوزير فلا يكررون مستقبلا نفس الأخطاء ويخلطون بين ثوابت الدين وقضايا الفكر والإبداع ويثيرون أزمات المجتمع المصري في غنى عنها».

وفي «أخبار» الأربعاء قال كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب في بابه اليومي ـ نص كلمة ـ:

«خالص التهاني مني للإخوان المسلمين الذين أصبحوا أقوى من الحكومة التي تزعم أنها تحكم مصر».

وإلى «المصري اليوم» ورئيس تحريرها زميلنا وصديقنا مجدي الجلاد، وقوله يوم الأربعاء أيضا:

«يبدو أننا أصبحنا أكثر التهابا واحتقانا واشتعالا لدينا أزمات وأوجاع من النظام والحكومة، وأردنا تفريغها في «فاروق حسني» رغم أنه معروف بنظافة اليد ونزاهة «الثروة» ولم يتهم يوما بالفساد على مدى 20 عاما قضاها في وزارة الثقافة، هذا ليس دفاعا عن فاروق حسني، فأنا مختلف معه في رأيه حول الحجاب، ولكنه سؤال كبير وضخم حول هذا الحزب الذي احتار فيه دليل العقلاء والمجانين، الحزب الوطني تحول فجأة بأعضائه الموقرين في مجلس الشعب إلى «محطة كهرباء» تتطاير منها الشظايا وتفور بداخلها البراكين دفاعا عن الدين وتجريحا لوزير زل لسانه، كان فين الدين والشرف والنزاهة في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة التي شهدت أضخم حملة تزوير وشراء الأصوات والبلطجة، كان فين الدين وقرارات محكمة النقض ببطلان انتخابات الدوائر تنهال على «رأس المجلس الموقر ـ سيد قراره ـ وسيد المواقف المشرفة»؟!

فاروق حسني الذي «قاطع الحزب» منذ سنوات حانت الفرصة للإطاحة به، حتى لو كان الموقف لحساب الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي، لحظة الحساب السياسي جاءت في أزمة دينية.

اذبحوا فاروق حسني تحت أقدام مرشد الإخوان المسلمين لأنه أخطأ ولم نمنحه حقوقه «الموعظة الحسنة ـ النقاش ـ الصفح والتسامح ـ العفو عند المقدرة».

أصبت بالدهشة حين علمت من مصادر مهمة أن قيادات كبيرة في الحزب الوطني تمارس ضغوطا قوية على الرئاسة لإقالة فاروق حسني، والأعجب أن الحكومة تؤيد هذا الموقف، وبذلك سوف ينصلح كل شيء في البلد لأن الحزب الوطني والحكومة اتفقا بعد طول صراع على محاربة المخالفين وقطع رؤوس المخطئين، وبالطبع لم يتبق منهم سوى فاروق حسني، انتهى الحزب الوطني والحكومة من محاربة الفساد، استعادا الهاربين في الخارج واستردت خزانة الدولة المليارات الهاربة معهم، أنا شخصيا أبارك «زواج المتعة» بين الحزب الوطني والإخوان ـ للعلم: زواج المتعة هو زواج بعض الوقت فقط ـ ولكن أطلب فقط إجابة واحدة من الحزب الوطني بقياداته ونوابه عن هذا السؤال: متى ستقدمون البلد قربانا للإخوان المسلمين؟!».

ومنه إلى «المساء» وزميلنا وصديقنا رئيس تحريرها السابق محمد فودة وقوله في عموده اليومي ـ من الواقع ـ

«كان للوزير فاروق حسني رأي غريب قاله في أثناء حواره مع قناة المحور وهو يدافع عن وجهة نظره، ولم يفطن لهذا الرأي أحد، لقد قال ما معناه إن الحجاب يؤدي إلى فتنة طائفية لأنه يميز المرأة المسلمة عن المرأة المسيحية وبذلك ينقسم المجتمع الى مسلم ومسيحي والسبب هو الحجاب!!

إن الوزير يريد أن ينصهر المجتمع بعضه على بعض فلا تعرف السيدة المسلمة من المسيحية ولن يكون ذلك إلا بكشف الرأس!

وأنا أقترح على الوزير اقتراحا مقابلا وأقول له: ما رأيك لو جعلنا الفتيات أو السيدات المسيحيات يلبسن الحجاب حتى يذوب المجتمع النسائي بعضه مع بعض ولا تعرف المسيحية من المسلمة وبذلك نتقي الفتنة الطائفية؟! أليس ذلك أسهل باعتبار أن عدد المسيحيات أقل كثيرا من عدد المسلمات؟!!».

وإلى الوزير نفسه الذي ادلى بتصريحات لزميلنا محمود نافع رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «نهضة مصر» ـ العدد الأسبوعي كل خميس، وواصل فيها تحديه للمجلس بقوله:

«أنا لن أعتذر لأنني لم أخطيء لكنني على استعداد لتوضيح ما ذكرت، أنا لم أتحدث في الدين ولكنني تحدثت في «زي» هو دائما مثار للجدل لتوصيفه الدقيق وأنا لم أدع السيدات لأن يتبرجن ولم أدع أحدا لأن يترك ركنا من أركان الدين، هذا فقط ما ذكرته وكوني لا أتفق مع الحجاب فهذا ليس معناه دعوة لخلع الحجاب ولن تخلع النساء الحجاب، وأنا أعتقد أنها ليست قضية حجاب ولكنها قضية رأي.

لم أقل إن وزارة الثقافة حائط صد ضد الحجاب، الوزارة مليئة بالمحميات لكن وزارة الثقافة حائط صد أي تخلف فكري، وأنا شخصيا ضد الحجاب الموجه وخصوصا بالنسبة للأطفال لأن هذا موقف تربوي يسيء للطفلة في سنها المبكر وهي لا تعرف أي شيء عن التبرج او الحياة الجنسية، أنا أجعل الموجة تمر بأن أقول وجهة نظري الصحيحة وليس التراجع عنها، انما هناك شيء آخر وهو أنني ضد الحجاب المستورد، مصر لديها أشياء كثيرة مثل الملابس الفضفاضة التي تغنينا عن استيراد الحجاب من دول أخرى تحمل سمات دينية تحتها شعارات سياسية، أنا لن استقيل ويفعل الله ما يريد».

أي أنه يعود لمهاجمة السعودية بطريقة غير مباشرة، ويرفض الاعتذار، والاستقالة، ومعنى هذا انه تلقى تأكيدات بأنه باق في منصبه، وبالتالي، فالمشكلة الآن أصبحت في ايجاد مخرج من الأزمة، بعد أن دفع النظام أعضاءه في مجلس الشعب وعدد من قياداته لمهاجمة الوزير، وتورط الكبار فيها مثل رئيس مجلس الشعب الدكتور احمد فتحي سرور، والدكتور زكريا عزمي مدير ديوان رئاسة الجمهورية، وكمال الشاذلي، وأصروا على اعتذار الوزير، ورفض الوزير بل أصر على أن يرد له المجلس اعتباره، فقد اصبحت كراماتهم ومكاناتهم الشخصية على المحك، وأصبح عليهم هم ان يخضعوا للوزير أو يستقيلوا بدورهم، والمخرج الذي يتم بحثه الآن، وترك الموضوع عدة أيام، الى أن تهدأ الضجة، ثم يأتي الوزير للمجلس ويشرح وجهة نظره، ويؤكد انه لم يهاجم الحجاب، وكأن شيئا لم يحدث.

الرئيس مبارك

قال صديقنا وأستاذ القانون الدكتور محمد نور فرحات عن رئيسنا، وقد أثار غضبي منه، طبعا، وكيف لا أغضب وهو يقول في حديث له مع زميلنا محمد هجرس بجريدة «الكرامة»:

«بكل تأكيد مبارك لديه خوف شديد من الديمقراطية لأنه يعلم أنه بلا أرضية وأنه غير محبوب من الشعب ولو طُبقت فسيحاكم.

النظام ميت وعلينا ألا ننتظر وأن نتقدم بخطوات ثابتة فالانتظار معناه المجهول!!، مبارك رئيس مصر، أصبح يملك كل شيء ومن حقه أن يفعل ما يريد ونحن عبيده خاصة بعد أن اكتظت الشوارع بصور مبارك وكتب تحتها «مبارك أمن مصر» حاجة تخليط تحس بالقرف!!

نحن في وضع كاريكاتوري مثير للسخرية وللغثيان بعد أن تحول الرئيس وابنه إلى بهلوانات بهدف جلوس الابن مكان الأب!!

إذا كان جادا في تعديل الدستور يجب أن نجلس معا ونتحاور أولا حول القيم الحقيقية في مصر، هل نحن نريد سلطة تتداول أم لا، هل نحن في حاجة حقيقية للتعديلات الدستورية هل نحن على استعداد لمحاسبة الرئيس والمسؤول الذي يخطئ أم لا، نتفق أولا على هذه المبادئ وإذا كان هناك اتفاق بين الناس فأهلا بالتعديل لكن بغير ذلك فأي تعديل معناه «للخلف در»!!».

معركة القضاة

وإلى معركة القضاة ضد وزير العدل المستشار ممدوح مرعي، ومقال صديقنا الفقيه القانوني والمفكر الإسلامي الكبير والأمين العام للاتحاد العام لعلماء المسلمين الدكتور محمد سليم العوا في «المصري اليوم» يوم الاثنين، ومهاجمته لمشروع وزارة العدل صرف قروض للقضاة بدون فوائد أو مصروفات إدارية، واعتبره ماسا بكرامة القضاة، ودعاهم لرفضه، قائلا:

«والسلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل، عندما تقدم للقضاة القروض التي أشار اليها مساعد وزير العدل، لا تصنع شيئا إلا محاولة الضغط على وتر الحاجات لاستقطاب القضاة وإشعارهم أن منافعهم تتحقق، ومشكلاتهم المادية تحل، وأوضاعهم الاجتماعية تستقر إذا بقوا في حضن السلطة التنفيذية وأيدوا ما تقول وتفعل، وأنهم إذا وقفوا في الجانب الآخر، فإنهم بالإضافة الى العبء المعنوي الذي يحمله المدافعون عن قضايا الوطن وقضائه سيحملون عبئا أو أعباء مادية لا قبل لهم بالتغلب عليها.

وقد رأينا في الماضي القريب جدا كيف استطاع أحد الوزراء بحل مشكلات بعض القضاة المادية، أن يجعلهم دائما في صف الحكومة وكيف نال الأذى ـ المعنوي إن لم يكن المادي ـ أولئك القضاة الذين أبوا قبول حل مشكلاتهم بأموال السلطة التنفيذية، فحرم بعضهم من مناصب كان يستحقها، وجيء إلى مناصب رئاسية بمن كانوا معارين خارج البلاد لئلا يتولاها من أبت عليهم كرامة القضاء أن يكونوا تبعا للسلطة التنفيذية وخرج بعضهم الى المعاش وهو يشغل المنصب الذي يستحقه بطريق الندب، لئلا يبلغ معاشه ما كان ينبغي له أن يبلغه لو شغل الوظيفة بطريق الأصالة، والأمثلة أكثر من أن تحصى، وكتمان الأسماء واجب، والتنويه عن الوقائع المعروفة لرجال السلطة القضائية، ولعدد قليل من غيرهم كاف».